مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2018، المجلد 20، عدد خاص (C) ص 795-812

أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء التشغيلي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين

The effect of Accounting Disclosure Quality on improving the operating performance of commercial banks listed in Palestine Exchange (PEX).

جبر إبراهيم الداعور حسن عيسى أبو حمام هيثم محمد أبو غبن

جامعة الأزهر – غزة

تاريخ الاستلام 2018/10/11 تاريخ القبول 2019/3/20

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على مؤشرات الأداء التشغيلية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين والمتمثلة بـ: (سيولة البنك، كفاءة البنك في توظيف الاموال، حجم الودائع، العائد على حقوق الملكية)، وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي، حيث شملت عينة الدراسة جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين طول فترة الدراسة والبالغة (5) بنوك من أصل (7) بنوك، ولغرض الدراسة تم جمع البيانات للبنوك للفترة الزمنية (2010-2016) بواقع سبع سنوات فبلغت المعلمات 35 معلمة. وقد تم استخدام التقارير والقوائم المالية المنشورة لهذه البنوك على الموقع الالكتروني لبورصة فلسطين. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الوسط الحسابي لدرجة الإفصاح في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بلغت 84.9%، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين جودة الإفصاح (المتغير المستقل) والعائد على حقوق الملكية (المتغير التابع). كما توجد علاقة عكسية دالة إحصائياً بين جودة الإفصاح (المتغير المستقل) وسيولة البنك (المتغير التابع). وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بواجبها بمتابعة وإلزام البنوك بتطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عنها والمتعلقة بالإفصاح ومعاقبة المخالفين.

Abstract

This study aimed to know the impact of accounting disclosure on operating performance indicators for commercial banks listed in Palestine Exchange (PEX), represented by: (bank liquidity, bank efficiency in recruitment of funds, volume of deposits, return on equity), according to

analytical descriptive methodology. The sample of study included all banks listed in PEX and have a continuous trading in their shares throughout the study period 5 banks out of 7 banks. And for the purpose of study, data collected for banks for the period of (2010 - 2016), 7 years, and views were 35. The published financial statements and reports were used for banks mentioned in electronic page (www.pex.ps) of PEX. The study reached to many results, the important were: The mean of degree of disclosure of banks listed in PEX is 84.9%. The is A statistically significant Positive relationship between disclosure quality (independed variable), and Return on Equity (depended variable). The is A statistically significant inverse relationship between disclosure quality (independed variable), and bank liquidity (depended variable). The study recommended that: it is essential for Palestinian Monetary Authority to control and require banks to apply the laws and Legislation issued by it and related to disclosure and Punish violators.

مقدمة

تعمل الشركات الآن باختلاف أنواعها وطبيعة عملها في ظل ما يسمى بالعولمة، وظهور شركات التجارة العالمية، وما ينتج عن ذلك من فتح الأسواق العالمية أمام السلع والمنتجات، والتغيرات المتسارعة، إضافة إلى عوامل المنافسة الداخلية بين الشركات، مما أدى إلى تضخم المشاكل التي يواجهها القائمون على إدارة تلك الشركات، وكباقي الشركات فقد تميز العصر الحالي بتغيرات كبيرة في مجال العمل المصرفي على المستوى العالمي والمحلي نتيجة تحرير الأسواق، ودخول قوى تنافسية ضخمة للسوق، بالإضافة إلى تزايد أصحاب المصالح داخل هذه البنوك، كل هذه الأمور أدت إلى تزايد العبء الملقى على عاتق المحاسبة والمحاسبين وهم بصدد توفير المعلومات الملائمة التي تتسم بالملائمة والمصداقية بهدف معاونة أصحاب المصالح المختلفة في اتخاذ القرارات الضرورية السليمة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني آليات للإفصاح من شأنها تحسين مستوى الأداء المصرفي وزيادة كفاءته.

ومن هنا يبرز دور الإفصاح باعتباره وسيلة لنقل المعلومات المحاسبية المختلفة كتقييم حالة السيولة النقدية، وتقييم الموارد الاقتصادية المتوفرة للبنك، وحقوق الملكية والالتزامات إلى المستفيدين من هذه المعلومات في الوقت المناسب، حيث إنه من المعروف أن البيانات المحاسبية تلعب دورًا أساسياً في توجيه أصحاب المصالح من المستثمرين وتقييم اتجاهاتهم المستقبلية، فباستخدام مؤشرات الربحية والسيولة المستخلصة من القوائم المالية يتخذ المستثمرون قراراتهم الاستثمارية كشراء أسهم معينة، أو بيع ما يملكونه من أسهم، أو زيادة الاستثمار في بنوك أخرى (الداعور وعابد، 2009).

لذلك بات الإفصاح المحاسبي يحظى بأهمية كبيرة من قبل البورصات العالمية، فمن غير الممكن أن يكون هناك بورصة ناشطة سواء عالمية أو محلية دون توفر معلومات تعين المستثمر

على اتخاذ قراره، وعلى الرغم من قدم الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي، إلا أن الاهتمام به لا يمكن أن يخف عبر الزمن، فكلما تقدم الزمن زادت بيئة الأعمال نمواً وتعقيداً، وأصبح المستثمرون بالبورصة أكثر حاجة للمعلومات، مما يزيد من الحاجة إلى نطاق أوسع واهتمام أكبر بالإفصاح المحاسبي، كماً ونوعاً.

مشكلة الدراسة

تعتبر عملية الإفصاح مطلبًا أساسيًا من المتطلبات التي نظمتها بورصة فلسطين، واهتمت كافة الأسواق العالمية بوجود نظام إفصاح للشركات العاملة فيها، حيث ترتبط جودة الإفصاح المحاسبي ضمن التقارير المالية بقدرة المعلومات المفصح عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير، ويعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية للدول، لما له من تأثير مباشر وغير مباشر على كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولأن قرارات المستثمرين المتأثرة بمدى الإفصاح عن البيانات المالية من شأنها دعم العملية التشغيلية لهذه البنوك تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير جودة الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء التشغيلي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين؟

وذلك من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير جودة الإفصاح على نسبة السيولة لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما مدى تأثير جودة الإفصاح على كفاءة البنوك المدرجة في بورصة في توظيف الأموال؟
3. ما مدى تأثير جودة الإفصاح على حجم الودائع لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. ما مدى تأثير جودة الإفصاح على العائد على حقوق الملكية لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المقدمة للمستثمرين والذي من شأنها جعل تقييم المستثمر لأسهم البنوك المدرج في البورصة مقاربًا للواقع، مما يزيد كن ثقتهم بهذه البنوك، وبالتالي زيادة استثماراتهم بها، ومن ثم تحسين الأداء التشغيلي لهذه البنوك، كما يؤمل من هذه الدراسة تشجيع الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي من قبل البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، خاصة أن قطاع البنوك في فلسطين من القطاعات الهامة على مستوى الاقتصاد الوطني والعالمي، نظراً للدور الهام الذي يلعبه في توفير السيولة للمشروعات الاستثمارية واستقطاب أموال المودعين، وبسبب أهمية هذا القطاع فإنه يجب أن تكون التقارير

السنوية للبنوك عالية الجودة في مضمونها، بحيث يتم توخي الحيطة والحذر في إعدادها، مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين والمساهمين، كما يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين ببورصة فلسطين، وإدارة البورصة التي ربما تستفيد منها في وضع التدابير والسياسات اللازمة لدعم شفافية الإفصاح المالي ومصداقيته.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على مؤشرات الأداء التشغيلية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال:

1. قياس مستوى الإفصاح المالي للبنوك في بورصة فلسطين في تقاريرها المالية.
2. اشتقاق النسب المالية الدالة على مؤشرات الأداء التشغيلية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
3. التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي على مؤشرات الأداء التشغيلية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

فرضيات الدراسة

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على سيولة البنك.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على كفاءة البنك في توظيف الأموال.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على حجم الودائع لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على العائد على حقوق الملكية لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة الحديدي (2017) بعنوان: " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية – دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية"**

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، من خلال المنهج الوصفي باستخدام استبانة وزعت على عينة من (46) موظفاً وموظفة يعملون في قسم المحاسبة في البنوك الإسلامية الأردنية، وقد أظهرت النتائج توافر شروط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الأردنية بمستوى مرتفع، وأنَّ المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تتميز بالكفاية اللازمة لتلبية احتياجات المستفيدين منها بدرجة مرتفعة، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، وأوصى الباحثان بضرورة التزام

البنوك الإسلامية بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية والالتزام بها، وضرورة التزام البنوك الإسلامية بنشر قوائمها المالية بما يساعد متخذي القرارات على المقارنة بين المعلومات بالقائمة نفسها أو القوائم الأخرى.

2. **دراسة (Du, et, al., 2016) بعنوان: " Bank accounting disclosure, information content in stock prices, and stock crash risk "**

"الإفصاح المحاسبي للبنوك، محتوى المعلومات في أسعار الأسهم، ومخاطر الأسهم".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثار سياسات الإفصاح المحاسبي للبنوك على محتوى المعلومات في أسعار الأسهم ومخاطر الأسهم. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من بيانات مأخوذة من 37 بلداً، وأظهرت نتائج الدراسة أن أسهم البنوك تعاني من انخفاض في التزامن وعوائد سلبية أعلى في الأسهم إذا كان يتعين على البنوك الإفصاح عن البيانات المالية، وتشير هذه النتائج إلى أن أسهم البنوك لديها أعلى محتوى من المعلومات وانخفاض خطر الانهيار إذا كانت معلومات البنوك أكثر شفافية، وبالتالي، أوصى الباحثون بإعادة النظر في كيفية زيادة شفافية البنوك وسلامة القطاع البنكي، التي تعود بالنفع على النمو الاقتصادي.

3. **دراسة الصفدي (2015) بعنوان: " أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان "**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وإلى أكثر بنود الإفصاح المحاسبي الاختياري تأثيراً على قرارات المستثمرين، وقد اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تطوير استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة والبالغة (56) شركة من شركات الوساطة العاملة في بورصة عمان لعام 2014، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإفصاحات المحاسبية الاختيارية تؤثر بشكل واضح على ترشيد قرارات المستثمرين، سواء كان ذلك باتخاذ قرار الاستثمار، أو البيع أو الاحتفاظ، كما أن التنبؤات الكمية للأرباح، والمعلومات عن العاملين، والمعلومات القطاعية، أكثر بنود الإفصاح المحاسبي تأثيراً على قرارات المستثمرين. وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية الاختيارية، التي تساعد على ترشيد قرارات المستثمرين، من خلال نشر ملخصات ترفق مع القوائم المالية.

4. **دراسة (أبو جراد، 2015)، بعنوان: "العلاقة بين التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"**

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية البنكية في بورصة فلسطين، وطبقت الدراسة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (7) بنوك ما بين عام (2008 – 2014) ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعلميات غير المستمرة (TACC) كمؤشرات عن التحفظ المحاسبي، كما قامت الدراسة بقياس جودة الإفصاح من خلال تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين (PEX) والمصادق عليها من قبل هيئة رأس المال الفلسطيني (PCMA)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تحفظ البنوك وتطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية، وتوصلت أيضاً إلى أن مستوى التحفظ لا يؤثر على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك المحلية، وأنه يوجد تأثير لمستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية.

5. **دراسة (Htay et. al., 2013),بعنوان: " Impact of corporate governance on disclosure Quality : Empirical evidence from listed banks in Malaysia"**

"أثر الحاكمية المؤسسية في جودة الإفصاح – دراسة تجريبية على البنوك الماليزية"

هدفت هذه دراسة إلى قياس أثر الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح. وذلك باتباع المنهج التجريبي، بالتطبيق على البنوك الماليزية البالغة 12 بنكا. واعتمدت الدراسة في إجراءاتها على متغيرات الحاكمية المؤسسية الآتية: هيكلية مجلس الإدارة، تكوين مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ملكية المديرين، ملكية المؤسسات، سندات الملكية. وقام الباحثون بتطوير مؤشر الإفصاح للتحقق من البيانات المفصح عنها في التقارير السنوية وتحديد درجة الإفصاح. كما قاموا بتطوير استبانة للتعرف على آراء المحاسبين والمحللين الماليين. أوردت نتائج الدراسة أنه يمكن الحصول على أفضل إفصاح للتقارير السنوية من خلال الفصل بين هياكل مجلس الإدارة، وزيادة نسبة المديرين المستقلين وغير التنفيذيين، وزيادة حجم مجلس الإدارة، وتقليل ملكية المديرين والمؤسسات وسندات المساهمين، وأوصت الدراسة بوجوب استخدام البنوك غير المدرجة في البورصة، لأنها تمثل جودة الإفصاح بشكل أوسع في تقاريرها السنوية.

6. **دراسة، (Dima et. Al., 2013)، بعنوان: Effects of financial and Non-financial information disclosure on prices mechanism for emergent markets: the case of Romanian Bucharest stock exchange".**

"آثار الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في آلية التسعير في الأسواق الناشئة: حالة البورصة الرومانية في بوخارست"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إثر الإفصاح المالي وغير المالي على القيمة السوقية للشركات المسجلة في البورصة الرومانية، مع التركيز على تأثير الإفصاح الالكتروني، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الدراسة من خلال المقارنة بين أثر الإفصاح الالكتروني وأثر الإفصاح السنوي، وأثر التقارير المالية الداخلية على القيمة السوقية للشركة، مع التركيز على القيمة السوقية 2010، والناجمة عن الإفصاحات من 2007 حتى 2010، بالإضافة إلى مقارنة نتائج الدراسة المطبقة على البورصة الرومانية بنظريتها الإسبانية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تأثيرًا إيجابيًا لمستوى الإفصاح المالي وغير المالي على القيمة السوقية للشركات المسجلة في البورصة الرومانية، وأن تأثير الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات المسجلة في البورصة الرومانية أقل وضوحًا إذا ما قورن بأثره على القيمة السوقية للشركات المسجلة في البورصة الاسبانية، وأوصت الدراسة إلى إجراء مقارنة ما بين مجموعة من الأسواق المالية لمختلف الدول باستخدام نموذج الدارسة ذاتها.

7. دراسة، Cohen et. Al،(2012)، بعنوان: " Corporate Reporting of Nonfinancial Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability"

"المؤشرات غير المالية لتقارير الشركات على الاستدامة والأداء الاقتصادي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات الأمريكية بمتطلبات الإفصاح غير المالية من خلال كمية المعلومات غير المالية الاختيارية المقدمة للمستثمرين وكيفية عرضها، ومدى اختلاف مستويات الإفصاح بين الصناعات، وبيان أثر حجم الشركات على هذه المعلومات بالتطبيق على الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية، التي يتوفر لها تقرير مالي للعام 2004، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال تصميم استبانة تتناسب مع أهداف الدراسة ،وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (50) شركة تنتمي لعدد(5) صناعات مختلفة، وإجراء مقابلات مع بعض أفرادها، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لايزال هنالك نقص في الكشف عن هذا النوع من المعلومات، وهناك اختلاف في مستويات الإفصاح باختلاف القطاع الذي تنتمي له، وكذلك حجم الشركة ،كما أكدت الدراسة أن الإفصاح غير محايد يحاول إبراز الجوانب الإيجابية وتورية وإخفاء وتبرير الجوانب السلبية، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات باستخدام عينة أكبر وأكثر تمثيلا على أن يكون ذلك بدراسة مجموعة من السنوات، وتغير

مستويات الإفصاح والتأثير عليه بمجموعة من العوامل بخلاف خصائص الشركة كالربحية والمديونية، قيمة السهم، والقيمة السوقية.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات:

تتميز هذه الدراسة عن معظم الدراسات السابقة في مكان التطبيق وهي بورصة فلسطين، حيث إن الدراسات السابقة تناولت عناصر الإفصاح من ناحية، وكيفية القياس والتقرير ونوع الإفصاح في البيانات المالية، أما هذه الدراسة فقد تناولت دراسة علاقة جودة الإفصاح على الأداء التشغيلي من خلال الجمع بين نموذج عام أعد لقياس مستوى الإفصاح، واحتساب نسب الأداء التشغيلي في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال أخذ سلسلة زمنية.

الجانب النظري:

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

بالنظر للتقدم العلمي الذي غزا كل مجال من مجالات النشاط البشري، أصبح الاعتماد على المعلومة الصحيحة والدقيقة واجب كل باحث أو مخطط أو مسئول في أي موقع إداري كان، وعليه فإنّ الأنظمة والقوانين الحديثة أصبحت تركز على أهمية الإفصاح للمعلومات وخاصة المالية منها، وقد صيغت أدلة ومعايير دولية تعالج موضوع الإفصاح المحاسبي ودوره، وإبراز المعلومات والبيانات المالية الواجب الإفصاح عنها وإبرازها، ويتم الإفصاح عن القوائم المالية التي تعتبر غاية أساسية لتزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرار.

وقد أحدثت الأزمة الاقتصادية المترتبة على انهيار سوق المال الأمريكي عام 1929م هزة فكرية عملت على سن مجموعة من القوانين التي تصب في صالح حماية المستثمرين، وكانت البداية بصدور قانون عام 1933م، الذي يلزم الشركات بالإفصاح وإمداد المستثمرين بكافة المعلومات المالية وغير المالية، كما أصدرت البورصة الأمريكية عام 1934م قانونًا يلزم الشركات المسجلة في البورصة بعرض قوائمها المالية – أي الإفصاح – مما وضع مهنة المحاسبة أمام تحديات جديدة (البوجي، 2015).

كما تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية، بناء على اتفاق مجموعة من الجمعيات والمعاهد المهنية في مجموعة مكونة من (10) الدول الصناعية عام 1973م بهدف وضع ونشر معاير محاسبة دولية، التحق بها عام 1999م كافة الجمعيات والمعاهد المهنية الأعضاء في اتحاد المحاسبين الدولي ليصبح نصابها 142 عضوًا من 102 دولة، وكان من أول المعايير المنشورة لهذه اللجنة هو (الإفصاح عن السياسات المحاسبية) عام 1974م، تلاه المعيار الدولي الخامس المتعلق بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، واللذان نسخا عام 1997م بالمعيار المحاسبي الدولي المعدل بعنوان: عرض القوائم المالية (أبوطالب، 2004).

مفهوم الإفصاح المحاسبي

يقصد بالإفصاح إعلام المجتمع المالي بالتقارير المالية للشركات سواء كان ذلك في صلب هذه التقارير أو إيضاحات مرفقة به (حمادة، 2014). وقد تعددت التعاريف للإفصاح المحاسبي حيث عرف (زغدار، 2010) الإفصاح بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.

كما عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإفصاح بأنه: "عرض للمعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل يضمن إبراز الأمور المادية (الجوهرية)، والتي تضم محتوى القوائم المالية نفسها (المصطلحات المستخدمة فيها، الملاحظات المرفقة بها، ودرجة ما فيها من تفاصيل)، وبكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها" (مطر وآخرون، 2008).

كما عرف (أبو زيد، 2005) الإفصاح بأنه " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضًا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل".

وبالتالي يمكن إيجاز مفهوم الإفصاح بأنه إمداد أصحاب المصالح والمهتمين الداخليين والخارجيين لأي شركة بالمعلومات المحاسبية، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

جودة الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح عن المعلومات بدرجة عالية من الجودة أمرًا في غاية الأهمية لمستخدمي المعلومات المحاسبية، سواء كانوا مستثمرين حاليين أو مرتقبين أو غيرهم من أصحاب المصالح، وذلك لأنه يحسن عمليات الاستثمار والائتمان وقرارات تخصيص الموارد ويزيد من كفاءة السوق بشكل عام (Ferdy et al., 2009)، وقد ظهرت الكثير من التعاريف لجودة الإفصاح المحاسبي، فقد عرفها (Christine, 2004) بأنها المعلومات المقدمة بالتقرير المالي والمعبرة عن اداء الشركة والتي تعتبر مفيدة في الوقت الحاضر وفي المستقبل، للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين الآخرين، في اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رؤوس الأموال، أما دراسة (Vivien et al, 2004) فقد أشارت إلى أن قياس جودة الإفصاح أمر صعب المنال فعرفتها بأنها مفهوم شخصي

متعدد الأبعاد وتعتمد على متخذ القرار، أما (Sergio and Saverio,2008) فقد عرفاها بأنها تعني قدرة المنشأة على توفير أكبر كمية من المعلومات لتساعد في التوصل إلى استنتاجات أفضل من قبل المحللين، وبالتالي تدعيم التوصل لتنبؤات أفضل للعوائد المستقبليه، كما أنها أشارت إلى أن الأهمية النسبية للأبعاد التي يتم أخذها في الحسبان عند قياس جودة الإفصاح تخضع للحكم الشخصي، أما دراسة (Beyer et al, 2010) فأشارت إلى أن التعريف الاقتصادي لجودة التقارير المالية مفقود من الأدب المحاسبي، وأن هذا الضعف في عدم وجود تعريف اقتصادي يعيق قدرتها على قياس جودة الإفصاح المحاسبي .

وبالتالي يمكن تعريف جودة الإفصاح بمدى احتواء المعلومات المفصح عنها على منفعة كامنة يمكن لأصحاب المصالح الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وبالتالي كلما كانت المعلومات المفصح عنها أكثر أهمية للمطلعين كانت جودة الإفصاح مرتفعة.

الإفصاح في البورصة الفلسطينية:

اهتمت البورصة الفلسطينية منذ نشأتها بمواكبة التطورات العالمية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح، فكان قانون رقم (12) للعام 2004م، الذي يلزم الشركات المدرجة بالإفصاح عن بياناتها المالية السنوية والمرحلية، كما يلزم الشركات بالإفصاح عن أي معلومات قد تؤثر على ربحية الشركة أو مركزها المالي، بالإضافة إلى مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العمومية العادية وغير العادية. ثم تبع ذلك قانون رقم (1) للعام 2012م الذي يهدف إلى رفع مستوى الإفصاح وتوفير جميع المعلومات للمتعاملين في قطاع الأوراق المالية، حيث ألزم القانون الشركات المدرجة بضرورة إنشاء موقع إلكتروني للشركة يتضمن كافة المعلومات والتقارير التي تهم المستثمرين، كما تم تعديل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة سوق المال (www.pcma.ps)، لعام 2004م ليشمل الإفصاح عن:

1. المكافآت والرواتب والمنافع لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2. سياسة الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.
3. الإفصاح في التقرير السنوي عن أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وأسماء وأعضاء كل لجنة من هذه اللجان ومسؤوليتها وصلاحيتها.
4. قيام الشركة بإنشاء موقع إلكتروني خاص بها يتضمن كافة المعلومات والبيانات والتقارير التي تهم المستثمرين.

الأداء التشغيلي للبنوك

مفهوم تقويم الأداء

يعّرف تقويم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة، بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجةٍ عالية من الكفاءة، وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما (زيود وآخرون، 2015):

- الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أو المخططة، ويعرف بتقويم فعالية الأداء.
- الثاني: يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقويم كفاءة الأداء.

وعملية تقويم الأداء في النشاط المصرفي تتطلب التقيد بالمظهرين معاً فعالية وكفاءة الأداء، لأن السعي لتحقيق الأرباح وزيادتها يحتاج إلى تقويم الكفاءة ،أما تحقيق أهداف السيولة وغيرها من الأهداف المتعلقة بالنشاط المصرفي فتحتاج إلى تقويم الفعالية: أي أن عملية تقويم الأداء تسعى لتطوير القطاع المصرفي بأكمله ليصبح موازياً، وفي مقدمة المصارف العربية المتطورة، وذلك بتحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة من جهة، ورفع ثقة المتعاملين معه بتحقيق أفضل الموارد المالية لهم وأقل الأعباء والالتزامات المترتبة عليهم من جهةٍ أخرى.

ثانياً: الدراسة التطبيقية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين منذ العام 2010 وحتى عام 2016، والتي يبلغ عددها 5 بنوك حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين http://www.pex.ps.

أسلوب الدراسة:

يتثمل أسلوب الدراسة في تحليل محتوى التقارير المالية المنشورة عن البنوك المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام مؤشر الإفصاح الذي تم إعداده لغرض الدراسة بهدف تحديد مستوى الإفصاح لكل بنك، ويرجع السبب في استخدام تحليل البيانات المالية السنوية لما يمتاز به هذا الأسلوب من مصداقية، لاعتماده على بيانات مالية خضعت للتدقيق والفحص من قبل المدقق الخارجي. واعتمدت الدراسة في بناء مؤشر الإفصاح على تعليمات وإرشادات هيئة سوق رأس المال الفلسطيني لعام (2016).

متغيرات الدراسة:

تم جمع البيانات لهذه البنوك بغرض الدراسة للفترة الزمنية (2010–2016) بواقع سبع سنوات، فبلغت المعلمات 35 معلمة. لكل متغير والجدول رقم (1) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للنسب المالية المستخدمة وكذلك درجة الإفصاح. والذي يتضح من خلاله أن الوسط الحسابي لدرجة الإفصاح في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بلغت 84.9% وهي درجة جيدة تؤكد فعالية الدور الرقابي لكل من سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال الفلسطيني في إلزام البنوك بالإفصاح الكافي وفق قواعد سلطة النقد. كما يتضح أن متوسط العوائد موجبة مما يفسر تحقيق البنوك أرباحاً مقبولة رغم انخفاض العوائد، كما أن كفاءة البنك في توظيف الأموال 90.7% وهي نسبة ممتازة يؤيدها نسبة حجم الودائع التي بلغت 64.6% مما يعكس ثقة الجمهور بالبنوك الفلسطينية، كما أنها نسبة معقولة للبنوك تتوافق مع طبيعة عملها وهيكلها التمويلي، حيث إن طبيعة عمل البنوك تعتمد على الودائع بشكل أكبر في تمويل عملياتها التشغيلية.

جدول رقم (1): وصف مبسط لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	العدد	أقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
درجة الإفصاح	35	0.600	1.000	0.849	0.108
سيولة البنك	35	0.276	1.823	0.570	0.364
كفاءة البنك في توظيف الأموال	35	0.019	2.249	0.907	0.625
حجم الودائع	35	0.277	1.835	0.646	0.326
العائد على حقوق الملكية	35	0.004	0.184	0.084	0.054

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على سيولة البنك.

تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين ونسبة سيولة البنك، ويوضح الجدول رقم (2) أن العلاقة بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين ونسبة سيولة البنك هي علاقة عكسية دالة إحصائياً، ويمكن إرجاع هذه العلاقة العكسية إلى أن جودة الإفصاح تكسب البنك زيادة الثقة الكاملة من قبل المجتمع والمستهلكين بقوة البنك وزيادة رغبتهم بالتعامل المالي مع هذه البنوك، وبالتالي تصبح حاجة البنك للسيولة لتمويل عملياته أقل، ومن ثم يستغل البنك السيولة في استثمارات أخرى.

جدول رقم (2): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين على نسبة سيولة البنك

نسبة سيولة البنك	المعامل	قيمة دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية
مقطع خط الانحدار	1.819	4.090	0.000
جودة الإفصاح	−1.472	−2.831	0.008
معامل الارتباط	0.442	**معامل التحديد**	0.195

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدَّل يساوي 0.195، وهذا يعني أن 19.5% من التغير في نسبة السيولة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال جودة الإفصاح (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار T تساوي 2.831−، والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.008 وهي أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وهذا يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على نسبة السيولة لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وبالتالي تم رفض الفرضية الأولى، وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على نسبة السيولة لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على كفاءة البنك في توظيف الاموال.

تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين ونسبة كفاءة البنك في توظيف الأموال، ويوضح الجدول رقم (3) أن العلاقة بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين ونسبة كفاءة البنك في توظيف الأموال هي علاقة غير دالة إحصائياً، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن كفاءة البنك في توظيف الاموال هي عملية تتعلق بالكفاءة الإدارية، وليست عملية تترتب على جودة الإفصاح أو نطاقه.

جدول رقم (3): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين على نسبة كفاءة البنك في توظيف الأموال

نسبة كفاءة البنك في توظيف الأموال	المعامل	قيمة دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية
مقطع خط الانحدار	1.163	1.366	0.181
جودة الإفصاح	−0.302	−0.303	0.764
معامل الارتباط	0.053	**معامل التحديد**	0.003

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدَّل يساوي 0.003، وهذا يعني أن 0.3% من التغير في نسبة السيولة (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال جودة الإفصاح (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار T تساوي 0.303−، والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.764 وهي أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وهذا يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية

لجودة الإفصاح على كفاءة البنك في توظيف الأموال، وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية، وعليه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على كفاءة البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في توظيف الأموال مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على حجم الودائع.

تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وحجم الودائع لدى البنك، ويوضح الجدول رقم (4) أن العلاقة بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وحجم الودائع لدى البنك هي علاقة دالة إحصائياً، ويمكن إرجاع هذه العلاقة الطردية إلى أن كفاءة وجودة الإفصاح يزيد من ثقة المجتمع والمستهلكين بقوة البنك، فتزيد رغبتهم بالتعامل المالي مع هذه البنوك، وبالتالي تزداد ثقتهم بأن أموالهم في مأمن مما يدفعهم لزيادة ودائعهم في هذا البنك.

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدَّل يساوي 0.084، وهذا يعني أن 8.4% من التغير في حجم الودائع (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال جودة الإفصاح (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار T تساوي 1.737، والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.092 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على حجم الودائع لدى البنك، وبالتالي تم رفض الفرضية الثالثة، وعليه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على حجم الودائع لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.1.

جدول رقم (4): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين على حجم الودائع

حجم الودائع	المعامل	قيمة دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية
مقطع خط الانحدار	−0.088	−0.207	0.837
جودة الإفصاح	0.865	1.737	0.092
معامل الارتباط	0.289	**معامل التحديد**	0.084

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على العائد على حقوق الملكية.

تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والعائد على حقوق الملكية لدى البنك، ويوضح الجدول رقم (5) أن العلاقة بين كل من جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين والعائد على حقوق الملكية لدى البنك هي علاقة دالة إحصائياً، ويمكن إرجاع هذه العلاقة الطردية إلى أن زيادة رغبة المجتمع والمستهلكين المترتبة على كفاءة وجودة الإفصاح بالتعامل المالي مع هذه البنوك وزيادة الارتباط به مما يزيد من عوائد هذه البنوك.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الارتباط (Pearson) والانحدار الخطي البسيط لأثر جودة الإفصاح لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين على العائد على حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية	المعامل	قيمة دالة الاختبار T	القيمة الاحتمالية
مقطع خط الانحدار	−0.225	−4.601	0.000
جودة الإفصاح	0.365	6.373	0.000
معامل الارتباط	0.783	معامل التحديد	0.552

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدَّل يساوي 0.552، وهذا يعني أن 55.2% من التغير في العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال جودة الإفصاح (المتغير المستقل). كما أن قيمة الاختبار T تساوي 6.373، والقيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05≥ α وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على العائد على حقوق الملكية لدى البنك، وبالتالي تم رفض الفرضية الرابعة، وعليه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح على العائد على حقوق الملكية لدى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة 0.05.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. إن الوسط الحسابي لدرجة الإفصاح في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بلغت 84.9%، وهذه النسبة تعد جيدة، مما يؤكد الدور الرقابي الفعال لكل من سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال في إلزام البنوك بدرجة جيدة من الإفصاح.
2. إن كفاءة توظيف الأموال لدى البنوك كانت ممتازة فاقت معدل 90%، مما عكس ثقة الجمهور بالبنوك الفلسطينية، والذي انعكس على زيادة حجم الودائع لديها.
3. توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين جودة الإفصاح (المتغير المستقل) والعائد على حقوق الملكية (المتغير التابع). كما توجد علاقة عكسية دالة إحصائياً بين جودة الإفصاح (المتغير المستقل) وسيولة البنك (المتغير التابع).
4. لا توجد علاقة دالة احصائياً بين جودة الإفصاح (المتغير المستقل) وكل من المتغيرات التابعة (كفاءة البنك في توظيف الأموال، وحجم الودائع).

التوصيات:

1. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بواجبها بمتابعة وإلزام البنوك بتطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عنها والمتعلقة بالإفصاح ومعاقبة المخالفين.
2. ضرورة قيام الجهات المختصة الحكومية وغير الحكومية بعمل ندوات ودورات تثقيفية والتعريف بأهمية الإفصاح ومدى أهميته للبنوك والوحدات الاقتصادية المساهمة والمدرجة في البورصة.
3. ضرورة زيادة الاهتمام بالإفصاح عن البيانات غير المالية، والتوسع في ذلك من خلال إصدارها بتقرير منفصل عن التقارير المالية الختامية، وأن يصدر بالتزامن مع التقارير الختامية لأهمية هذا التقرير لأصحاب القرار والمستثمرين.
4. إجراء العديد من الدراسات المماثلة ولكن على قطاعات مختلفة في البورصة أو مقارنتها مع بورصة أخرى مع استخدام مؤشرات مالية أخرى متنوعة لقياس مدى فاعلية الإفصاح.

المراجع:

المراجع العربية:

أبو زيد، محمد المبروك، (2005)، "المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر.

أبو طالب، يحيى محمد (2004)، "المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة لإعداد وعرض القوائم المالية الختامية ذات الاستخدام العام"، دون ناشر، القاهرة.

البوجي، سليم (2015)، "مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بنظام الإفصاح المعدل – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الحديدي، أشرف وشاهين، لونا (2017)، " الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية – دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، المجلد (18)، العدد (1).

زغدار أحمد سفير، (2010)،"خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (AS/IFRS)" مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد السابع.

زيود، لطيف والأمين، ماهر، والمهندس، منيرة (2005)، " تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27\) العدد (4)، 149-180.

الصفدي، حازم (2015)، " أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن

المراجع الأجنبية:

Cohen J ,Hoder- Webb, L , Nath , L ,and Wood ,D .(2012).Corporate Reporting of Nonfinancail Leading Indicators of Economic Performance and Sustainability ,Accounting Horizons ,26(1) ,65-90.

Dima, B., Cuzman I., Dima S., & Saramat O. (2013). Effects of Financial and Non-Financial Information Disclosure on Prices' Mechanisms for Emergent Markets: The Case of Romanian Bucharest Stock Exchange. Accounting and Management Information Systems, 12(1) 76–100.

Htay, Sheila Nu Nu and Mohd Said, Ridzwana and Salman, Syed Ahmed (2013) *Impact of corporate governance on disclosure quality:*

empirical evidence from listed banks in Malaysia. International Journal of Economics and Management, 7 (2). pp. 242-279.

Du. Chan and Song, Liang and Jia Wu (2016), "Bank accounting disclosure, information content in stock prices, and stock crash risk: Global evidence", Pacific Accounting Review 28(3):260-278

Ferdy Van Beest, Geert Braam, Suzanne Boelens, (2009), "Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Nice Working Paper, Nijmegen Center for Economics (NICE), Institute for Management Research, Radboud university Nijmegen, the Netherlands, April, http://www.rn.nl/workingpapers.

Christine Botosan,. (2004), "Discussion of a framework for the analysis of risk communication, *The International Journal of Accounting*, 39, pp. 289- 295.

Vivien Beattie, Bill McInnes, Stella Fearnley, (2004), " A methodology for analyzing and Evaluating narratives in Annual Reports: a comprehensive descriptive profile and Metrics for disclosure quality attributes", *Accounting Forum*, 28,pp.205-236.

Sergio Beretta and SaverioBozzolan, . (2008). Quality versus quantity: the case of forward-looking disclosure. Journal of Accounting, Auditing, and Finance, 23 (3),pp. 333-375.

Beyer,A.;Cohen,D.A., Lys, T.Z.&Walther B. R.(2010), "The Financial Reporting environment: Review of the recent litreture, journal of Accounting and conomics,29,pp.296- 343.